الفصل الخامس

قضية السلام
في الانتخابات الإسرائيلية

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول

انعكاسات نجاح «نتنياهو» ـ رئيسًا لوزراء إسرائيل!!(*)

راهن الكثيرون، إن لم يكن الجميع، من صناع القرار السياسى على المستوى الإقليمى وكذا الدولى، على أن بيريز هو رئيس الوزراء الإسرائيلى القادم. والحجة فى هذا الرهان أن بيريز هو رجل السلام، بينما الشخص المنافس له (نتنياهو) زعيم كتلة الليكود لن يكون كذلك. وقد أفصح هذا الرهان عن خطوات مكشوفة وصلت إلى درجة التأييد العلنى لبيريز من أطراف دولية وكذا إقليمية. حتى الذين حاولوا أن يمسكوا الأمور من وسطها رغبة فى إعلان الحياد لم يستروا موقفهم بل حاولوا تأييد بيريز بشكل غير مباشر، أو فى نفس الوقت عدم الاتصال بمنافسه!!

وعلى عكس كل الاستطلاعات التى تأتى نتائجها عادة فى ضوء ضغوط الإعلام، وتأثيرات مختلف الاتجاهات «داخلية وإقليمية ودولية»، والتى كانت تشير فى مجملها إلى احتمال نجاح بيريز، كما أنه على عكس المراهنات من الأطراف كافة ـ ذات المصلحة المباشرة بإسرائيل حاليًا والتى رجحت من كفة بيريز، جاءت النتيجة على عكس كل التوقعات مشيرة إلى تفوق «نتنياهو» على منصب رئاسة الوزراء، حيث إن الانتخابات على هذا المنصب تجرى لأول مرة منذ إعلان إسرائيل فى عام ١٩٤٨م، وبات واضحًا، أن الذين راهنوا على نجاح بيريز أصبحوا فى موقف صعب الآن، حيث سيواجهون تحديًا ضخمًا يتمثل فى كيفية إزالة الحاجز الذى أقاموه بأنفسهم حين أقحموا أنفسهم طرفًا فى الانتخابات الإسرائيلية بحجج لا نعتقد فى صواب غالبيتها استنادًا إلى غياب «إرادة الفعل» من غالبية الأطراف، وما يصاحب ذلك من غياب للتوازن بين الإرادات المختلفة فى المنطقة، مما يرجح من إرادة إسرائيل. وهو ما يمكن أن نسميه بـ «نظرية الكسل العربى»، أو «نظرية الفشل الكلوى المتعمد للإرادة العربية» مما تمخض عنه ترهل جسد هذه الأمة، وارتكانه لفعل الغير المتمثل فى شخص السيد «بيريز»!!

(*) نشرت فى جريدة الوفد، ٤ يونيه ١٩٩٦م.

ومن خلال التأييد العلنى والفاضح، والذى كان محل نقد شديد من بعض المحللين السياسيين فضلاً عن خصوم الديمقراطيين، من الرئيس كلينتون لشخص بيريز بحسبانه رمزًا لعملية السلام وأداة لتسهيل واستمرارية هذه العملية فى المستقبل، فإن الولايات المتحدة قد أسهمت فى التأثير على تزايد الرهان على نجاح بيريز، وتشجيع بعض الأطراف العربية على الاندفاع نحو إسرائيل، بهدف دعم بيريز للسير فى ذلك النهج الأمريكى.

فقد استقبله الرئيس كلينتون فى البيت الأبيض بعد غاراته الهمجية على لبنان وقراها والمدنيين فيها، ووقع معه اتفاقًا استراتيجيًا يضمن تفوق إسرائيل دائمًا، وزوده بأحدث أنواع الأسلحة وبخاصة أحدث الطائرات المقاتلة والصواريخ، بل ذهب الرئيس كلينتون مع بيريز لحضور اجتماع منظمة «الإيباك» اليهودية فى داخل واشنطن. بل إن تصريحات الرئيس الأمريكى المتتالية، ووزير خارجيته، أفصحت عن تأييد علنى مطلق، ولأول مرة فى تاريخ الرؤساء الأمريكيين، لأحد المرشحين وحزبه، وهو ما يعنى انحيازًا أمريكيًا مطلقًا، لدرجة أن الإدارة الأمريكية لم تجرؤ على توجيه نقد للسلوك الإسرائيلى «البربرى» على لبنان لمدة (١٦) يومًا، والتسويغ الذى سمعته إزاء هذا الصمت الأمريكى هو ذلك التلازم بين الانتخابات الإسرائيلية والانتخابات الأمريكية!!

ولا شك فى أن عذرًا أقبح من ذنب، ومُسوِّغ يسقط أمام تقرير الأمم المتحدة الذى فضح مسلك الإسرائيليين فى غاراتهم الوحشية فى لبنان. فالصحيح فى تقديرنا أو الأقرب إلى الحقيقة، أن الإدارة الأمريكية الحالية قد راهنت لمصلحتها فى المدى القصير سعيًا وراء إنجاز ما فى عملية السلام فى الشرق الأوسط يدعم من رصيدها فى المنافسة على الرئاسة فى نوفمبر القادم، وأن هذا يمكن أن يتحقق من خلال استمرارية ما هو قائم ممثلاً فى شخص بيريز بدلاً من البدء مع شخص جديد يحتاج إلى مجهود وقد يؤخر الإنجاز، فضلاً عن الرهان الأكبر والذى يتمحور حول المزيد من التأثير فى إخضاع الأطراف العربية وإقناعهم بأن الفاعل هو إسرائيل، وأن الأمل فى السلام بيد شخص معين، وأن أمريكا كلها تقف وراء هذا الشخص لكى توهمهم بأنه من الضرورى الاندفاع فى تأييده، وهو ما يصب أساسًا فى خلق واقع يربط إسرائيل بصفوف جديدة داخل الأطراف العربية، لا يمكن التراجع عنه حتى لو خسر بيريز.

ولا شك إذن فى أنه برغم تفسيرنا هذا، فإن «أمريكا ـ كلينتون» لن تتأثر كثيراً، بل على العكس، ستوجد صعوبات بلا شك فى التعامل بين إدارة كلينتون والرئيس الجديد لوزراء إسرائيل فى بداية الأمر، بل إن نجاح «نتنياهو» قد يؤثر سلبًا على فرص كلينتون نفسه، حيث إن الموقف الأمريكى المنحاز تجاه بيريز سيصبح ورقة انتخابية ضد كلينتون، وبخاصة أن خصمه (دول) قد اتهمه بالفشل فى إدارة عملية السلام فى الشرق الأوسط حتى الآن، وليس هناك إنجاز حقيقى يتمثل فى سلام واستقرار حقيقيين!!

وقد يكون هذا عقابًا لكلينتون على اندفاعه فى تأييد «بيريز»، لكنه أخفق الحساب، ولكن يبقى الأمر أن أمريكا لإسرائيل، وإسرائيل لأمريكا!!

كما أن نجاح «نتنياهو» يمثل أكبر عقاب لبيريز على جريمته التى ارتكبها أخيراً فى لبنان فلم يكن مقنعًا قط، أن من قتل المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، وشرد الآلاف وهدم القرى بما فيها بل هدم مقر الأمم المتحدة، يمكن أن يستحق حاملاً لنصف جائزة نوبل للسلام مشاركة مع رابين، بل لا يمكن أن نتصوره صاحب القرارات القادمة فى إدارة عملية السلام. فأسوأ ما يعاقب به بيريز هو أن يختتم حياته السياسية بهزيمة منكرة، وفى أعقاب تصرف أحمق كان يعتقد أنه سيدعمه انتخابيًا فانقلب عليه!!

كما أن العقاب الآخر لنجاح «نتنياهو»، هو للذين يقامرون على الجيل القديم بصفة عامة. وينكرون على الجيل الجديد أن يحتل مواقع القيادة. فبيريز لديه ٧٢ عامًا، واتسم بالغرور، لدرجة أنه صرح بعد إدلائه بصوته، أنها أسهل انتخابات واجهها فى حياته وأنه متأكد من الفوز بلا منازع!! بينما «نتنياهو» فهو من الجيل الجديد (٤٦) عامًا، وبينهما إذن «ربع قرن»، وهو يوازى نصف عمر دولة إسرائيل التى أقيمت على أنقاض الدولة الفلسطينية!! فهل آن الأوان للذين يقامرون على الجيل القديم أن يدركوا عمق التحولات إقليميًا ودوليًا، ويتفهموا إرادة الشعوب؟! فشامير المتعجرف كان «عجوزًا»، وبيريز أصبح عجوزًا أيضًا، وهؤلاء جميعًا من الجيل القديم برغم تباين اتجاهاتهما بين الليكود والعمل. ثم هل نسينا ما حدث فى الولايات المتحدة منذ ٤ سنوات حين اختار الشعب الأمريكى «كلينتون» رئيسًا وعمره فى منتصف الأربعينيات، بدلاً من «بوش» الذى تجاوز السبعين عامًا برغم انتصاراته الخارجية الكبرى آنذاك؟!

فالقول إذن بأن «بيريز» هو أداة لاستمرار عملية السلام، بينما «نتنياهو»، هو أداة لإعاقة هذه العملية أو تأجيلها، هو قول مغلوط. فأجندة الأخير فى حملته الانتخابية تضمنت «لا.. للدولة الفلسطينية، ولا.. لأى توسعات بشأن الضفة الغربية أو المستوطنات، ولا.. للمحادثات حول القدس، ولا.. للانسحاب من الجولان...»، فهل يتذكر البعض أيضًا أجندة، بل «أجندات» - أى برامج - قادة حزب العمل إزاء منظمة التحرير الفلسطينية والانسحاب من الأراضى المحتلة، وغير ذلك؟ ثم ماذا صار الوضع بعد ذلك؟ ثم نتساءل من الذى بدأ الدخول فى عملية السلام؟ أليست هى كتلة الليكود، بغض النظر عن قدرتها فى المراوغة، وهو ما يفعله بيريز من حين لآخر؟! ثم هل يتصور أحد ما قاله بيريز نفسه عن القدس فى مواجهة تصريحات «نتنياهو» المعتادة له، حيث قال: «يُقطع ذراعى قبل أن أوقع على أى شىء يقضى بجعل القدس عاصمة غير موحدة، وأتعهد بأن تظل عاصمة لإسرائيل موحدة»؟ وإذا كان هذا ما قاله بيريز على الملأ، فلماذا نخشى من كلام منافسه، وكأنه سيصبح لا رجعة فيه؟!

فالمسألة لا بد أن ندركها بصورة أخرى. فنتنياهو، يمثل جيلاً جديداً فى إسرائيل، ولا يقلقنا حديثه، ولا يجب أن تزعجنا أفكاره السياسية. فكم من أفكار وبرامج إسرائيلية، وأيضًا عربية سقطت وتراجعت!! فالأمر يحتاج إلى جهد فى التعامل، لكن بكل أسف فإن كثيراً من قادتنا وزعمائنا العرب استراحوا لهذا المناخ الردىء، وتفاعلوا مع «الكسل العام»، واندمجوا فى «الفشل الكلوى المتعمد لإرادتهم العربية» حتى أصبحت هذه الإرادة مغيبة. فوجود نتنياهو فى الساحة الآن، عقاب أيضًا لكثير من زعمائنا الذين استراحوا كثيراً، ولا يريدون أن يستيقظوا من نومهم العميق. ويفرض وجوده أيضًا تحديًا يتمثل فى ضرورة المراجعة لكل ما فات، ومحاولة تجميع «الشتات العربى»، وعلاج «الشلل فى الإرادة العربية»، استعداداً للمواجهة مع رئيس جديد لوزراء إسرائيل، يتسم بالحيوية والشباب، فإن وجد أمامه إرادة عربية متوازنة، فيمكن أن يعيد التفكير فى برامجه ويتواءم مع الواقع الحقيقى المحيط به، وإن لم يجد أمامه مثل هذا التوازن فى الإرادة، ووجد إرادة إسرائيل هى المتحكمة مع شعوره بالرهان الجماعى الخاسر والذى كان ينحاز لخصمه بيريز، إقليميًا ودوليًا، فلا بأس من أن يقحم

المنطقة فى دوامة جديدة تقود إلى عدم الاستقرار، وتعود المنطقة مرة أخرى إلى حالة التوتر الدائم، والاستنفار المستمر.

فهل يمكن أن ندرك عمق الرسالة التى يرسلها لنا نجاح «نتنياهو»، ورسوب «بيريز»؟! حيث إن الرهان غير المحسوب على أمور غير محسوبة قد يقود إلى أمور لا يمكن حساب تداعياتها، إلا إذا استيقظ أصحاب الأمر، وتفاعلوا مع الرسالة بسرعة، وذلك بإعادة التوازن للمنطقة فى مواجهة الإرادة الإسرائيلية الفاعلة المدعومة بالولايات المتحدة فى جميع الظروف وبغض النظر عن الأشخاص.

وهذا هو السبيل لإرغام الرئيس الجديد لوزراء إسرائيل على أن يفكر بمنطق الجيل الجديد الرامى للسلام العادل بين جميع الأطراف، لا بمنطق الأجداد القائم على التوسع بلا حساب.

***

المبحث الثانى

العوامل الحاسمة فى أفول ظاهرة «نتنياهو»(*)

خلال المحاضرات العامة خارج أسوار الجامعة، كان الشباب يبادرونى دائمًا على مدار السنوات الثلاث الماضية، ما الحل مع نتنياهو المعادى للسلام، والذى لا يبشر بخير فى تصريحاته أو سلوكياته؟ وكان ردى عليهم أن «نتنياهو» ظاهرة ضد منطق التاريخ الذى دارت عجلاته صوب السلام فى صراع امتد طوال هذا القرن، وازداد عنفًا مع تأسيس الدولة الإسرائيلية الصهيونية فى عام ١٩٤٨م، وبالتالى فإن التاريخ سيتجاوزه. وطرحت عليهم احتمالين:

أولهما: إما أن يسير فى تيار السلام المندفع بقوة قبول كل الأطراف الإقليمية والدولية ويحترم الاتفاقات، ويبرز إسرائيل دولة لا عصابة أو نتوءًا، ويسعى إلى اكتساب الشرعية السياسية لهذا الكيان الإسرائيلى فى قلب المنطقة العربية.

وثانيهما: وإما أنه سيسير فى مجرى السقوط حتى يصل إلى الهاوية. ولأنه غير قادر على السير فى عملية السلام، بل وغير راغب، أيضًا، وأبرز ذلك فى عدم قدرته على تنفيذ اتفاق «واى ريفر» الأخير، لذلك فإن الأرجح هو السقوط.

وقد بدأ السقوط بعد أقل من عامين ونصف العام، حيث انتزع منه الكنيست ثقته فى حكومته، ودعا إلى انتخابات مبكرة، حاول أن يحدد موعدها بعد خمسة أشهر ليتجاوز الرابع من مايو، وهو موعد الإعلان عن ميلاد الدولة الفلسطينية، لعله يستطيع أن يكتسب بعض التأييد من الناخب الإسرائيلى عندما يهدد ويتوعد إذا ما أعلنت هذه الدولة. وعندما تستجيب السلطة الفلسطينية لتهديداته وتؤجل الموعد، يثبت للناخب الإسرائيلى أنه الأقوى فى فرض إرادته!! ولا شك فى أنه واهم فى كل

(*) نشرت بجريدة الأهرام فى ١٠ / ٥ / ١٩٩٩م، وجريدة الوفد فى ١٧ / ٥ / ١٩٩٩م.

تفسيراته وتوقعاته، وأن سقوطه يكاد يكون مسألة: «حتمية»، بحكم عوامل متداخلة داخل إسرائيل وفى محيطها الإقليمى والدولى.

وفكرة هذا المقال تدور حول تحليل لأهم العوامل الحاسمة فى سقوط هذا الرجل «الظاهرة». ويمكن بلورة أهم هذه العوامل فيما يلى:

١ ـ **معاداة خيار السلام مع الفلسطينيين والعرب:** من خلال متابعة تصريحات نتنياهو وحزبه «الليكود»، وبرنامجه الانتخابى الذى أعلن فى الأسابيع الأخيرة الماضية. وبالنظر إلى بدء إعلان حملته الانتخابية من قلعة داود فى القدس الشرقية مشيراً إلى أنه لا مناص من حسبان القدس مدينة موحدة وهى عاصمة إسرائيل الأبدية، فى الوقت الذى يتهم خصمه باراك، وحزبه «العمل»، بأنهم سيفرطون فيها حال فوزهم، يتضح أنه رجل معاد للسلام وما زال عند تشدده وأفكاره القديمة التى أتت به إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦م. فسيظل فى بناء وتوسيع وعسكرة المستوطنات، وضد إقامة الدولة الفلسطينية إلى الأبد، مع محدودية السلطة الفلسطينية إلى الأبد، وتوسيع المستوطنات فى الجولان التى لا يرى أى انسحاب منها فى الأفق، ويطرح منطقه الاستعلائى إزاء سوريا مطالبًا إياها بالبدء فى مباحثات السلام بدون شروط وتجاهل كل الخطوات التى تمت فى ظل حكومة رابين وبيريز، فضلاً عن أنه يستنطق أحداثًا جديدة هى فى الأصل مستقرة بحكم الاتفاقات الدولية، حيث يطرح إصراره على إلغاء قرار التقسيم الذى أتت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، محاولاً بذلك أن يتلاعب بكل ما هو قد استقر لإثارة القلق والاضطراب. فى الوقت الذى يقف فيه باراك وحزب العمل على الضفة الأخرى فيطرحون أفكاراً جديدة فى مواجهة الناخب الإسرائيلى، بالإنفاق على التعليم بدلاً من المستوطنات، والنهوض بالخدمات والاقتصاد بدلاً من السعى نحو عدم الاستقرار فى المستوطنات، ولديهم الاستعداد للتفاوض مع سوريا من حيث توقفت آخر المباحثات قبل مجىء نتنياهو، والانسحاب من جنوب لبنان خلال عام، وليس لديهم مانع للموافقة على إعلان الدولة الفلسطينية بشروط قابلة للتفاوض. أى أن «باراك» يطرح نفسه بوصفه شخصية مرنة، يمكنها التعامل مع عملية السلام ودفعها للأمام تحقيقًا لأمن واستقرار وتقدم إسرائيل.

وإذا نظرنا لأحدث الاستطلاعات حول ترتيب القضايا التى تهم الناخب

الإسرائيلى، والتى يمكنها حسم نتائج الانتخابات القادمة، والذى أجراه معهد جالوب على عينة من ٥٦٠ شخص، اتضح أن ٦٧٪ أكدوا على عملية السلام والأمن، بينما اختار ١٩٪ الاقتصاد والقضايا الاجتماعية.

وهذا ما يؤكد أولوية موضوع السلام بالنسبة للناخب الإسرائيلى، ومع معاداة نتنياهو للسلام وتشدده، مقابل مرونة واضحة من باراك وحزب العمل، فإن هذا سيؤدى إلى سقوط ظاهرة «نتنياهو» فى هذه الانتخابات.

٢ ـ **تزايد ضحايا العنف وتصاعد الخسائر البشرية**: فقد ثبت، وعلى عكس ما يشيعه نتنياهو، أن ضحايا العنف فى عهده خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩م) قد تضاعفت. فقد بلغ هؤلاء منذ اتفاق أوسلو حوالى ٢٠٠ قتيل، وألف جريح، أكثر من نصفهم وقعوا فى عهده، وهذا من نتاج العنف المعتاد من الفلسطينيين للعنف الإسرائيلى، فضلاً عن تطور نوع هذه العمليات الاستشهادية. كذلك فإن الخسائر البشرية فى جنوب لبنان نتيجة عمليات الأعمال الفدائية لحزب الله ضد الجيش الإسرائيلى، قد تضاعفت فى عهد نتنياهو بالمقارنة بمن سبقوه، وهو ما حدا به إلى مناشدة لبنان قبول الاتفاق على الانسحاب الإسرائيلى، وإلا سينسحب بإرادة منفردة، وأصبحت هذه الخسائر ورقة انتخابية تدور حول موعد الانسحاب من الجنوب اللبنانى!!

٣ ـ **تدهور الاقتصاد الإسرائيلى فى عهد نتنياهو**: ففى ضوء تراجع خيار السلام، وتزايد ضحايا العنف، والشعور بالقلق وعدم الاستقرار فى ظل حكومة هذا الرجل، تعرض الاقتصاد الإسرائيلى لتدهور غير مسبوق. ومن مؤشرات ذلك، تراجع حركة الاستثمارات إلى النصف تقريبًا خلال عام ١٩٩٨م بالمقارنة بعام ١٩٩٧م، أى من مليار و٤٦ مليون دولار إلى ٨٠٦ مليون دولار. كما حدث انخفاض فى عدد السياح الأجانب بنسبة ١٢٪ عام ١٩٩٨م بالمقارنة بعام ١٩٩٧م، وبلغ الناتج المحلى ٨, ٠٪ عام ١٩٩٨م، مقابل ٤, ٢٪ عام ١٩٩٧م. وارتفعت البطالة بنسبة ١٢٪ مقابل ٧, ٧٪ عام ١٩٩٧م، وزاد حجم الاستيراد وانخفضت معدلات التصدير، وانخفض معدل مستوى المعيشة بنسبة ٩, ٠٪ مقابل ٤, ١ عام ١٩٩٧م، وهذا من واقع تقرير مكتب

الإحصاء العام الإسرائيلى، وتقرير بنك إسرائيل للاقتصاد الإسرائيلى لعام ١٩٩٨م. ومن ثم أصبح غير مقبول استمرار مثل هذه الحكومة برئاسة نتنياهو.

* وهذا بخلاف تفاقم المشكلات الاجتماعية الحادة، وتدهور مستوى معيشة اليهود الشرقيين والمهاجرين السوفييت، وتمزق كتلة الليكود ذاتها والتى أخرجت للوجود حزب الوسط بقيادة موردخاى، ومعه «شاحاك، ومريدور» وهؤلاء الثلاثة كانوا أقطابًا فى الليكود مما له التأثير السلبى والحاسم على المؤيدين لنتنياهو.

*** وتفصح هذه العوامل الحاسمة عن نفسها فى هذه الآونة وخلال الأيام الأخيرة السابقة على الانتخابات المقررة فى ١٧ مايو (١٩٩٩م) فى عدد من الأمور أبرزها:**

* تزايد الفجوة فى قياسات الرأى العام الإسرائيلى الأخيرة لصالح باراك بعدد (٨) نقاط (٥٠٪ لصالح باراك مقابل ٤٢٪ لصالح نتنياهو)، وذلك بعد أن كانت نتيجة الاستطلاعات السابقة تشير إلى التقارب، أو ترجيح كفة أحدهما بنسبة محدودة طوال الأشهر الثلاثة الماضية.

* صعوبة حسم نتيجة الانتخابات لصالح أحد المرشحين الخمسة لمنصب رئيس الحكومة فى الجولة الأولى المقررة فى ١٧ مايو (١٩٩٩م)، وإن كان سيترتب عليها دخول أعلى اثنين حصلا على أصوات الناخبين تحت ٥٠٪ لجولة ثانية فى ٢ / ٦ (١٩٩٩م). ومن المرجح دخول باراك ونتنياهو إلى الجولة الثانية بتقدم باراك، والحسم النهائى لصالحه باحتمال كبير.

* أن الفئات التى عانت من جراء تدهور الاقتصاد الإسرائيلى فى عهد نتنياهو، غالبًا ما ستصوت لصالح العمال وباراك، وهو ما يوضح تأثير العوامل الموضوعية على اتجاهات التصويت، وعلى مقاومة نتنياهو «الظاهرة».

* أن تعدد المرشحين على مقعد رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وزيادة عدد الأحزاب المتنافسة إلى ٣٤ حزبًا، فضلاً عن وجود تكتلات لها تأثير واضح فى عملية التصويت، يرجح من أهمية التحالفات من اللحظة الأخيرة والتى يمكن أن تؤدى دورًا إيجابيًا فى زيادة عدد المقاعد للأحزاب الكبرى. وهنا فإن الصوت العربى الذى ساند نتنياهو فى انتخابات ١٩٩٦م، أكدت كل الاستطلاعات أنه لن يكرر هذه المأساة مرة أخرى، وأن

الأغلبية (٥٧٪ تقريبًا) ستصوت لباراك، وحوالى ٢٥٪، ستصوت للمرشح العربى (عزمى بشارة)، ١٢,٥٪ لموردخاى، ٦,٥٪ لنتنياهو، طبقًا لآخر الاستطلاعات قبل الانتخابات بأقل من أسبوعين. وهذا ما يشير إلى تعزيز عامل خيار السلام الذى يطمح إليه العرب فى ظل باراك، بعد أن فشل توقعهم فى ظل نتنياهو.

وفى تقديرى أن التحالفات المحتملة قبل الجولة الأولى من الصعب تقديرها لتأثير ذلك على المرشحين الخمسة مستقبلاً، إلا أن المتوقع أن ينضم مؤيدو الوسط (موردخاى)، والتجمع العربى (عزمى بشارة)، إلى باراك وهو ما سيرجح من المركز الانتخابى له، مقابل انضمام بينى بيجين الممثل لليمين الإسرائيلى إلى نتنياهو، وهو ما لن يحدث نتيجة كبيرة لصالح الأخير فى معركته المتوقعة ضد باراك فى الجولة الثانية.

وفى المعنى الأخير، فإن صعود نتنياهو المفاجئ فى عام ١٩٩٦م كان بمثابة حدث يعبر عن واقع إقليمى ممزق، وواقع إسرائيلى داخلى أكثر تمزيقًا. وقد ظل معاديًا لعملية السلام، وتصور أن «فتوته» وشبابه يقودان إلى الغرور والغطرسة والإصرار على تحويل مجرى التاريخ لحسابه الشخصى، وهو ما جعل منه ظاهرة تحتاج إلى تحليل موضوعى فى المستقبل. فكل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية تقف ضده، ولذلك فالاحتمال الأقوى عندنا هو سقوط هذه الظاهرة «نتنياهو» والأيام القادمة ستشهد ذلك، وهو درس للزعامة الإسرائيلية القادمة علَّها تعى الدرس!!

* * *

المبحث الثالث

قياسات الرأى العام فى الانتخابات الإسرائيلية (*)

تؤدى قياسات الرأى العام فى المجتمعات الديمقراطية، أهمية كبيرة، وخاصة فى أوقات الأزمات والقضايا الكبرى، وفى أوقات الانتخابات العامة. ولهذا الدور وجهان: الأول: يتعلق بالكشف عن التوجهات السائدة للمواطنين وقت القياس تجاه القضية أو المرشحين، والثانى: ينصرف إلى التأثير فى اتجاهات الناخبين عند الإدلاء بالصوت، وهى بذلك قد أوحت لهم ضمنيًا بما يجب أن يتجهوا إليه، وهذا هو مكمن خطورة قياسات الرأى العام. لذلك فإن الدقة الواجبة من خلال الأدوات العلمية فى عملية القياس تُعدُّ أمرًا أساسيًا فى ارتفاع المصداقية فيها، فضلاً عن الأمانة العلمية الواجبة التى تتجاوز فكرة الانحياز لهذا أو ذاك.

كما أن هذه القياسات تلعب دورًا إضافيًا قد لا يسترعى انتباه الكثيرين، ويتمثل فى منع اتخاذ القرارات، أو حجب رأى معين عن الإعلان تجاوبًا مع الاتجاهات السائدة للرأى العام واحترامًا له.

ونموذج ذلك، ما حدث فى قضية كلينتون الأخيرة، حيث وقفت قياسات الرأى العام المساندة لكلينتون حائلاً أمام تصاعد تأييد غالبية الكونجرس بالعزل فى فضيحة «مونيكا ـ جيت». وأشك كثيرًا لو أن هذه القياسات لم تكن فى صالحه، لكننا أمام أحد احتمالين إما مبادرته بالاستقالة بعد قرار مجلس النواب بإقالته، وإما إصرار مجلس الشيوخ على تأييد قرار الإقالة الذى أصدره مجلس النواب.

* ولذلك فإننى أحرص دائمًا على متابعة وتحليل هذه القياسات فى الانتخابات العامة والقضايا المهمة. ومع متابعة الشئون الإسرائيلية وانتخاباتها المبكرة التى ستجرى صباح يوم ١٧ مايو (١٩٩٩م)، فإنه يمكن توقعات المستقبل من خلال رصد وتحليل

(*) كتبت فى ٢١ أبريل ١٩٩٩م، ولم تنشر.

تطور قياسات الرأى العام الإسرائيلى خلال الفترة الماضية وقبل الانتخابات بنحو ثلاثة أسابيع.

فالخريطة الانتخابية بعد الانتهاء من الترشيحات لمنصب رئيس الوزراء على وجه الخصوص تشير إلى وجود خمسة متنافسين على هذا المقعد، وهم: بنيامين نتنياهو (ممثلاً لكتلة الليكود)، وإيهود باراك (ممثلاً لحزب العمل)، وموردخاى - وزير الدفاع السابق والمنشق عن نتنياهو (ممثلاً لحزب الوسط الجديد)، وبينى بيجين (ممثلاً لليمين الإسرائيلى)، وأخيراً: عزمى بشارة (ممثلاً لعرب إسرائيل). ولكن هذه الخريطة تتسع لتشمل أحزابًا وقوى سياسية أخرى مع التنافس على مقاعد الكنيست (البرلمان الإسرائيلى).

ومن أول وهلة، فإنه يلاحظ مع وجود مرشحين آخرين خارج نطاق مرشحى التكتلين الأساسيين وهما «العمل والليكود»، يصعب تصور إمكان الفوز لأى من المرشحين الخمسة من أول جولة، والمقرر لها يوم ١٧ مايو (١٩٩٩م). وقد تكون الإعادة فى الجولة الثانية المقرر لها أول يونيه ١٩٩٩م، قاصرة على باراك ونتنياهو بوصفهما زعيمى أكبر تكتلين سياسيين منذ إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وحتى الآن. ولكن قد تحدث المفاجآت باحتمال انسحاب هؤلاء المرشحين الثلاثة الآخرين أو اثنين منهم، حيث من الممكن تصور اجتياز الانتخابات لمقعد رئيس الوزراء من أول جولة فى ١٧ مايو (١٩٩٩م) لصالح باراك أو نتنياهو!!

* ولكى تتسق هذه القراءة الأولية للخريطة الانتخابية فى إسرائيل، مع التوقعات الصحيحة من جانب، والواقع الفعلى من جانب آخر، فإن تحليل تطور استطلاعات الرأى قد يساعد على ذلك، تمهيداً لمناقشة الظروف الموضوعية المؤثرة فى نتيجة العملية الانتخابية فى مقال آخر بإذن الله.

فمنذ بداية السباق على رئاسة مجلس الوزراء وعضوية الكنيست، عقب قرار البرلمان الإسرائيلى فى ٢١ / ١٢ / ١٩٩٨م، بإجراء انتخابات مبكرة بأغلبية ٨١ صوتًا مقابل ٣٠ صوتًا، وامتناع ٤ أصوات، وغياب ٤ آخرين، واستطلاعات الرأى لم تهدأ أسبوعيًا. وتركز هذه الاستطلاعات بشكل أساسى على منصب رئيس الوزراء القادم أكثر من التركيز على تكوين البرلمان (الكنيست) ودون تجاهله بالطبع، ولكن على

مسافات زمنية متباعدة. وقد دارت الاستطلاعات خلال شهرى ديسمبر ١٩٩٨م ويناير ١٩٩٩م حوله ثلاثة متنافسين على مقعد رئيس الوزراء وهم: (نتنياهو، وباراك، وشاحاك)، وقد أوضحت هذه الاستطلاعات المبكرة عن تقدم شاحاك وباراك، وتراجع نتنياهو، ومثال ذلك: استطلاع معهد جالوب المنشور فى جريدة معاريف فى ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٨م، أشار إلى فوز باراك بنسبة ٣٠٪ يليه نتنياهو ٢٧٪، ثم شاحاك ٢٠٪. أما استطلاع مؤسسة «داهاف» المنشور فى جريدة «يديعوت أحرونوت»، فقد أوضح تفوق شاحاك بنسبة ٤٩٪ مقابل ٣٧٪ فى الجولة الثانية، وباراك ٤٤٪، ونتنياهو ٤٢٪، بينما هناك ١٤٪ لم يحسموا أمرهم.

وقد سار هذا الوضع خلال يناير ١٩٩٩م فى استطلاع لصالح باراك، وآخر بتعادل باراك ونتنياهو، وثالث يعزز فرص فوز «شاحاك» فى حالة وصوله للجولة الثانية أمام نتنياهو، وبنسبة ٤٨٪.

وخلال شهرى فبراير ومارس ١٩٩٩م، فقد تقاربت النسب بين باراك ونتنياهو، مع احتمالات فوز باراك فى الجولة الثانية، وبعد أن حسم حزب الوسط مرشحه حيث أصبح موردخاى بدلاً من شاحاك، فإن المرشح الجديد داخل حلبة السباق فى المركز الثالث، ثم جاء بعده «بينى بيجين» ممثل اليمين المتشدد فى المركز الرابع. وما زالت فرص المرشح العربى منعدمة فى الاستطلاعات ويبدو أنهم يتجاهلونه!!

ومن أمثلة ذلك استطلاع صحيفة معاريف فى ٢٢ / ٢ / ١٩٩٩م. الذى يشير إلى نتنياهو سيحصل فى الجولة الأولى على ٣٧٪ مقابل ٣٦٪ لباراك، ١٧٪ لموردخاى، ثم بينى بيجين ٥٪، وهناك ما يعزز فرص نتنياهو فى الفوز فى الجولة الثانية بنسبة ٤٧٪ لصالح باراك، وهو توقع ضئيل للغاية، بينما فى حالة فوز موردخاى فى الجولة الأولى فإنه سينتصر على نتنياهو بحصوله على ٥١٪ مقابل ٣٩٪ لنتنياهو، وهذا يؤكد ضرورات التنسيق بين باراك وموردخاى، لإسقاط خصمهما نتنياهو. ويبدو أن المسألة تواجهها مشكلات ضخمة. وفى استطلاع الأسبوع الثالث لمارس أشار معهد جالوب إلى أن باراك سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤٤٪ لنتنياهو، فى الجولة الثانية، بينما جولتهما الأولى ستشهد تعادلاً بحصول كلّ منهما على ٣٦٪. وهذا يشير إلى استمرار تفوق باراك وإن كان بفارق بسيط جدّا. إلا أن شهر أبريل ومن بدايته وقبل إجراء الانتخابات بستة أسابيع بدأت الاستطلاعات تتكثف وتتزايد. ومن ذلك مثلاً

استطلاع الأسبوع الأول والثانى لمعهد جالوب المنشور على صفحات معاريف، أكد فوز باراك على نتنياهو ٤٥٪ مقابل، ٤٢٪، ثم ٤٦٪ مقابل ٤٣٪ فى الجولة الثانية، بفارق ٣ نقاط، مع تساويهما فى الجولة الأولى، وفى بداية الأسبوع الثالث لأبريل، نشرت معاريف استطلاع جالوب الذى أكد حصول باراك على ٤٨٪ مقابل ٤١٪ لنتنياهو فى جولة الإعادة أول يونيه ١٩٩٩م، وهذا يؤكد استمرار تفوق باراك عن الأسبوع السابق، بعد أن كان الفارق ٣ نقاط فقط لصالحه. إلا أن آخر الاستطلاعات وقبل إجراء الانتخابات بأربعة أسابيع فقط، يشير إلى تقلص الفارق بين باراك ونتنياهو إلى نقطتين فقط، بعد أن كان ٧ نقاط فى الأسبوع السابق (صحيفة معاريف الإسرائيلية فى ٢٠ / ٤ / ١٩٩٩م)، بينما أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فى استطلاعها إلى أن الفارق لصالح باراك ٥ نقاط على نتنياهو.

أما ما يتعلق باستطلاعات الرأى بشأن عضوية الكنيست، فيمكن الإشارة إلى أهم استطلاعين: الأول فى ٢٠ فبراير (١٩٩٩م) نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أشار إلى أن حزب العمل سيحصل على ٣٠ مقعداً، و٢٤ لليكود، ١٣ للوسط، بينما ٥٣ مقعداً ستظل لصالح الأحزاب الأخرى التى تصل إلى ١٢ حزباً وكتلة سياسية، وهى أحزاب صغيرة.

أما الاستطلاع الثانى الذى أعده معهد جالوب ونُشر فى صحيفة معاريف، فقد أشار إلى حصول حزب العمل على ٢٨ مقعداً، مقابل ٣٤ فى انتخابات ١٩٩٦م، والليكود ٢٠ مقعداً مقابل ٣٢ فى الانتخابات الماضية، بينما حزب الوسط الجديد سيحصل على ١٣ مقعداً، والباقى وهو ٥٩ مقعداً ستتناثر بين الأحزاب الصغيرة وهى التى ستمثل قيداً كبيراً على تشكيل الحكومة القادمة وائتلافها الحاكم بقيادة رئيس الوزراء القادم.

والخلاصة الأولى تشير إلى ما يلى من واقع هذه الاستطلاعات:

- أن احتمال حسم رئاسة الوزراء فى الجولة الأولى مسألة عسيرة للغاية، ولذلك فإن احتمالات الجولة الثانية كبيرة جداً.

- أن المتنافسين فى الجولة الثانية غالبًا هما: باراك، ونتنياهو، وتشير أغلب هذه

الاستطلاعات حتى قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع باحتمالات فوز باراك على الأخير وبنسبة محدودة.

- أن الاستطلاعات القائلة بأنه فى حالة فوز موردخاى فى الجولة الأولى ودخوله فى منافسة فى الجوله الثانية مع نتنياهو ستؤدى إلى فوز حاسم لموردخاى، تكشف عن عمق الفجوة بين هذين الشخصين لدى الرأى العام، وهو ما يرجح من أهمية التنسيق بين موردخاى وباراك فى حالة فوز أيهما فى الجولة الأولى تمهيداً للجولة الثانية، على الرغم من أن هناك بعض الآراء التى تشير إلى احتمالات مساندة موردخاى عشية ليلة انتخاب الجولة الأولى فى حالة شعوره بعدم إنجاز شىء ملموس لصالح حزبه، وفى حالة التأكد من تأثير هذه المساندة على الفوز الحاسم لباراك ضد نتنياهو.

- أن تكتلات حزب العمل، والليكود سيتراجع حجمها فى الكنيست لصالح حزب الوسط الجديد وللأحزاب الصغيرة، مما سيمثل قيوداً هائلة على رئيس الحزب القادم عند تشكيله للانتخابات، وعند اضطراره للدخول فى قرارات مصيرية، ومن ذلك عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب من جنوب لبنان والجولان، وغير ذلك.

تلك هى الملاحظات الأولى على الخريطة الانتخابية من واقع الاستطلاعات، التى يلاحظ عليها عدم نشر حجم عينتها من جانب، وحجم الأخطاء المتوقعة، وهو ما يجعلنا نتحفظ على هذه النتائج ولا نأخذها على إطلاقها، خصوصاً إذا عرفنا أن أحد الاستطلاعين الرئيسيين لمعهد جالوب ينشر فى صحيفة معاريف، بينما الآخر لمعهد «داهاف» بالتعاون مع مؤسسات أخرى، ينشر فى صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ولكليهما ميول سياسية مع الكتلتين الرئيسيتين (العمل والليكود). كما أنه علينا أن نتذكر أن الفروق البسيطة لا تقود إلى توقعات كبرى، كما أن الفروق الكبيرة تؤخذ بحذر فى بعض الأحيان خصوصاً فى إسرائيل، كما حدث فى انتخابات ١٩٩٦م حيث كانت لصالح بيريز بفارق كبير، وهذا يكشف لنا حجم التغير الحاد فى الآراء السياسية للإسرائيليين من استطلاع لآخر ثم إلى الواقع، وعلينا فى النهاية أن نترقب!!

***

المبحث الرابع

مصداقية قياسات الرأى العام فى الانتخابات الإسرائيلية (*)

أصبح فى غير مجال للشك، اعتبار قياسات الرأى العام ذات أهمية كبرى للتعرف على اتجاهات المواطنين تجاه بعض القضايا، والكشف عن غير المعلن لدى الناس إزاء مسألة ذات جدل كبير، وبخاصة فى مجالات الانتخابات العامة وأوقات الأزمات الكبرى، وغير ذلك.

وتكتسب هذه الاستطلاعات أهميتها ومصداقيتها فى الدول الديمقراطية التى لا تضع قيوداً أمام أجهزة قياسات الرأى العام، عكس ما يحدث فى الدول غير الديمقراطية.

وقد ذاع صيت هذه الاستطلاعات بشكل جاد وحاسم، منذ إنشاء معهد «جالوب ـ Gallup»، بالولايات المتحدة الأمريكية لوحدة قياسات اتجاهات الرأى العام وبدعم عدد من الصحف الكبرى هناك، عام ١٩٣٦م ونال هذا المعهد شهرته ومصداقيته بعد ثبوت كفاءته فى التنبؤ بفوز «روز فلت» على منافسه فى حركة الانتخابات الأمريكية. ثم استمرت نجاحاته حتى واجه نكسته فى تنبؤاته عام ١٩٤٨م فى انتخابات الرئاسة الأمريكية، ثم سرعان ما عادت له الثقة عام ١٩٦٠م، حيث توصل إلى نتائج ذات ثقة مرتفعة أثناء الحركة الانتخابية بين كنيدى ونيكسون، وتوقع فوز كنيدى، وهو ما حدث فعلاً.

وأنشئت بعد ذلك، معاهد ومراكز لاستطلاعات الرأى العام فى الولايات المتحدة وأوروبا وغالبية الدول الديمقراطية، لا تحصى. ومن بين هذه الدول «إسرائيل» التى أنشئ فيها فرع لمعهد جالوب الأمريكى ينشر نتائجه فى صحيفة معاريف الإسرائيلية

(*) كتبت فى ٢٨ / ٥ / ١٩٩٩م، ولم تنشر.

بانتظام، فضلاً عن بعض المراكز الأخرى التى تعمل فى هذا المجال، بالإضافة إلى قيام محطات التليفزيون وبعض الصحف باستطلاع الرأى العام وهو ما ظهر فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التى تمت فى ١٧ مايو الماضى، والتى حسمت لصالح «إيهود باراك» فى مواجهة خصمه «نيتنياهو»، من الجولة الأولى.

ويهدف هذا المقال إلى تحليل دور قياسات الرأى العام فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة على وجه الخصوص، ومدى إمكانية التأثير فى الناخبين والمرشحين فى نفس الوقت.

ومن خلال متابعة مسيرة السباق على رئاسة الحكومة الإسرائيلية وعضوية الكنيست، عقب قرار البرلمان الإسرائيلى فى ٢١ / ١٢ / ١٩٩٨م بإجراء انتخابات مبكرة بأغلبية كبيرة فاقت الثلثين، وعلى مدار خمسة أشهر كاملة، يمكن القول بأن استطلاعات الرأى العام فى هذا الشأن مرت بثلاث مراحل أساسية.

* **المرحلة الأولى: (مرحلة التعادل)**: وهى التى تشمل شهرى ديسمبر ١٩٩٨م، ويناير ١٩٩٩م، حيث دارت الاستطلاعات حول ثلاثة متنافسين على مقعد رئيس الحكومة وهم «نتنياهو، باراك، شاحاك».

وقد أفصحت هذه الاستطلاعات المبكرة عن تقدم شاحاك وباراك، مع التقارب مع نتنياهو. ومثال ذلك: استطلاع معهد «جالوب» المنشور فى جريدة معاريف فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٨م، أشار إلى فوز باراك بنسبة ٣٠٪ يليه نتنياهو ٢٧٪، ثم شاحاك ٢٠٪. أما استطلاع مؤسسة «داهاف» المنشور فى جريدة «يديعوت أحرونوت»، فقد أوضح تفوق شاحاك بنسبة ٤٩٪ مقابل ٣٧٪ فى الجولة الثانية، ثم باراك ٤٤٪، ونتنياهو ٤٢٪ وقد سار هذا الوضع خلال شهر يناير ١٩٩٩م، حيث وجدنا استطلاعًا لصالح باراك، وآخر بتعادل باراك ونتنياهو، وثالث يعزز فرص فوز «شاحاك» فى حالة وصوله للجولة الثانية أمام نتنياهو وبنسبة ٤٨٪. وكل ما يلاحظ على هذه المرحلة أنها تتسم بالتقارب والتعادل بين الخصمين الرئيسيين، «باراك ونتنياهو»، دون تجاهل للمرشح الذى كان مطروحًا آنذاك وهو «شاحاك»، وهو الذى انقسم عن نتنياهو والليكود.

* **المرحلة الثانية: (مرحلة التردد)**: وتغطى هذه المرحلة شهرى فبراير ومارس

١٩٩٩م، حيث كشفت الاستطلاعات فى هذه الفترة عن تزايد حدة التنافس بعد حسم حزب الوسط لمرشحه الذى أضحى «موردخاى» بدلاً من شاحاك، ليصبح المرشح الثالث رسميّا بعد باراك ونتنياهو. ثم دخل حلبة السباق «بينى بيجين» مرشحًا لليمين المتشددة، ليصبح المرشح الرابع، بالإضافة إلى المرشح الخامس وهو عربى إسرائيلى يدعى د. عزمى بشارة، وهو الذى تم تجاهله تمامًا فى الاستطلاعات خلال هذه المرحلة. ومع تزايد التنافس، والمزايدات الانتخابية، أشارت الاستطلاعات إلى احتمالات فوز «نتنياهو» مرة، ثم فوز باراك فى استطلاع آخر، ثم فوز موردخاى فى ثالث، وهكذا، كما أن الحسم فى الغالب لن يكون فى الجولة الأولى من الانتخابات فى ١٧ مايو / ١٩٩٩م.

ومن هذه الاستطلاعات ما نشر فى صحيفة معاريف فى ٢٢ فبراير / ١٩٩٩م، تضمن حصول نتنياهو فى الجولة الأولى على ٣٧٪، مقابل ٣٦٪ لباراك، ثم ١٧٪ لموردخاى، ثم بينى بيجين ٥٪. وفى الجولة الثانية سيفوز نتنياهو بنسبة ٤٧٪ مقابل ٤٦٪ لباراك.

أما إذا فاز موردخاى فى الجولة الأولى، فإنه سينتصر بنسبة ٥١٪ مقابل ٣٩٪ لنتنياهو.

وبعد أقل من شهر فى ٢١ مارس، أشار استطلاع لمعهد جالوب إلى أن باراك سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤٤٪ لنتنياهو فى الجولة الثانية، بينما الجولة الأولى سيخرجان منها متعادلين بحصول كلّ منهما على ٣٦٪ فقط.

* **المرحلة الثالثة: (مرحلة الحسم)**: وهى تغطى شهرى أبريل ومايو / ١٩٩٩م. حيث اشتعل التنافس، وأعلنت البرامج الانتخابية لكل التكتلات الحزبية (الليكود والعمل والوسط واليمين وغيرها).

وبدأ العد التنازلى للانتخابات بعد إعلان الحملة الرسمية قبل إجرائها بثلاثة أسابيع، وبدأت المناظرات المباشرة وغير المباشرة، وبدأت الضغوط على الناخبين لعمل آثارها، وهو ما بدأ يظهر واضحًا فى الاستطلاعات خلال هذه المرحلة. وقد اتسمت هذه المرحلة فى بدايتها بالتوجس بعض الشىء، ثم الإعلان عن أن هناك جولة ثانية بين أعلى المرشحين وانحصرت المنافسة بين أقوى خصمين للجولة الثانية التى كان مقررًا لها

٢ يونيه ١٩٩٩م، وهما: باراك ونتنياهو. كما بدأت الاستطلاعات تعمل احتمالاتها بشأن إمكان الحسم فى الجولة الأولى بشرط تنازل المرشحين الآخرين وخاصة موردخاى وعزمى بشارة. فضلاً عن أن الاستطلاعات بدأت تبرز المرشح العربى مرشحًا رابعًا قبل بينى بيجن، رغم تواضع النسبة ٣٪ تقريبًا، وهو ما بدأ يعكس تزايد ثقل الصوت العربى فى التأثير على مسار الانتخابات، وكل هذا أسهم بصورة مباشرة فى تحريك الاستطلاعات نحو نتائج تعكس الواقع الفعلى فى إسرائيل. حيث بدأت كفة باراك تتزايد تدريجيًا لصالحه. ومع كل استطلاع جديد ابتداءً من أبريل ١٩٩٩م وحتى يوم إجراء الانتخابات فى ١٧ مايو (١٩٩٩م)، بدأت النقاط تتزايد لصالح باراك، نقطتين ثم أربع، ثم ست، ثم ثمان ثم عشر والتأرجح بين عشر وحتى ١٣ نقطة. وقد جاءت نتيجة الانتخابات متوافقة مع هذه الاستطلاعات، حيث حصل باراك على ٥٦٪ مقابل ٤٤٪ لنتنياهو بفارق ١٢٪.

ودون الاستفاضة فى الإشارة إلى الاستطلاعات الكثيرة التى نشرت فى كل الصحف التى كانت تتابع هذه المعركة الانتخابية باهتمام كبير، نلاحظ أن نتنياهو كان يقلل من شأن هذه الاستطلاعات، مفسرًا أن نتيجتها تعكس ترجيح أصوات اليهود الروس. وهو ما حدا به إلى المبادرة بزيارة روسيا ومحاولة التقرب من هؤلاء للحصول على تأييدهم. كذلك كان نتنياهو يتحدى بفوزه حفاظًا على أمن إسرائيل ومستقبلها، مقدِّرًا أن الاستطلاعات كافة فى معركة ١٩٩٦م كانت ترجح فوز شيمون بيريز لكن فاز وانتصر على هذه الاستطلاعات، وتناسى أن فوزه كان بنسبة ضئيلة جدًا كانت تستلزم منه مجهودًا كبيرًا لدعم مركزه الجماهيرى. إلا أنه فشل فى ذلك والدليل سحب الثقة من حكومته قبل مدتها الرسمية بعام كامل، وتعرضه لمحاولات كثيرة لسحب الثقة على مدار العامين والنصف قبل آخر اقتراع ثقة فى حكومته فى ديسمبر الماضى.

* وكان لهذه الاستطلاعات وتزايد الفجوة بين باراك ونتنياهو، لصالح الأول، تأثيره فى إحداث الانقسام فى كتلة الليكود وفى تفكك فريق الحملة الانتخابية لنتنياهو، إلى حد إعلان مدير حملته الأمريكى رغبته فى الانسحاب بعد أن تأكدت هزيمة نتنياهو قبل أسبوع من الانتخابات. ولا شك فى أن حسم هذه الانتخابات فى الجولة الأولى جاء نتيجة الانسحاب لكلّ من المرشحين «موردخاى، وعزمى بشارة»، ودعمها لباراك ولولا هذا الانسحاب، لكانت الجولة الثانية هى الحاسمة لمنصب رئيس

الوزراء بلا شك. ولذلك جاءت كل احتمالات الاستطلاعات على مدار هذه المراحل الثلاث، وبخاصة المرحلة الثالثة والحاسمة، صادقة ومعبرة عن الواقع، ومجسدة للاتجاهات الحقيقية السائدة. وهذا هو الفيصل فى صدق مثل هذه الاستطلاعات، باستخدام أدوات سليمة، وعينة شاملة وصادقة وواقعية، وتطبيق على درجة عالية من الأمانة العلمية.

وبالقدر الذى تستطيع هذه الاستطلاعات أن تكشف عن التوجهات السائدة لدى المواطنين فى لحظة القياس، إلا أن استمرارها وإلحاحها قد يؤدى دوراً آخر فى التأثير على مسارات المعركة الانتخابية ونتيجتها. وهذا ما يحدث عادة فى مثل هذه القياسات، حيث يتأثر الناخبون بنتائج الاستطلاعات المنشورة، ويمكنهم التصويت فى اتجاه هذه الاستطلاعات. وعلينا أن نتذكر الانتخابات الأمريكية عام ١٩٩٢م، حيث حسمت الاستطلاعات نجاح كلينتون، وعام ١٩٩٦م حيث أكدت نجاحه برغم ضيق الفجوة مع خصمه «روبرت دول» الذى كان يبذل مجهوداً كبيراً فى هذا السباق لكسب الرأى العام دون تحدّ كما فعل نتنياهو بغروره الذى كسرته الاستطلاعات وأكدته نتيجة الانتخابات فى ١٧ مايو (١٩٩٩م). والسؤال: أين نحن مما يجرى فى عالمنا العربى والثالث؟ والجواب مرهون بعامل الزمن!!

* * *

المبحث الخامس

خيار السلام فى الانتخابات الإسرائيلية مايو ١٩٩٩م(*)

لم يعد متبقيًا سوى أيام محدودة على الانتخابات الإسرائيلية فى السابع عشر من مايو (١٩٩٩م)، ليظهر بجلاء ووضوح من سيقود إسرائيل للقرن الحادى والعشرين. وفى ظل هذه الحملة الانتخابية الساخنة، واستطلاعات الرأى التى ترجح فوز بعض المرشحين من خلال إبراز للنقاط المبينة للفجوة بينهم، سبق الحديث عنها. وفى أتون «المزايدات» حول كثير من القضايا، فإنه من المتعذر حسم من هو الفائز من ناحية، كما أنه من المتعذر تجاهل عملية السلام ومدى تأثيرها فى هذه الحملة الانتخابية، ومدى تأثرها بالنتيجة النهائية لهذه الانتخابات بعد ذلك.

ولذلك فإن السؤال الذى نسعى للإجابة عنه هنا، هل لعملية السلام وجود حقيقى فى الحملة الانتخابية كورقة للحصول على المزيد من الأصوات فى إسرائيل؟ وهل بالتالى يمكن أن يكون لها تأثير على توقعات نتيجة الانتخابات وفوز أحد المرشحين الخمسة أم لا؟

* ففى استطلاع للرأى أجراه معهد «جالوب» فى الأسبوع الثالث من يناير ١٩٩٩م، على عينة تضم ٥٦٠ شخص، أوضح أن قضايا «السلام والأمن» تشكل أهم الموضوعات التى ستحسم نتائج الانتخابات الإسرائيلية. فقد أشار ٦٧٪ من العينة إلى السلام والأمن، فى حين اختار ١٩٪ الاقتصاد والقضايا الاجتماعية، ولم يعبر ١٣٪ عن رأيهم، وهذا يؤكد أن قضية السلام وتداعياته الأمنية والاقتصادية تُعَدّ فى مقدمة القضايا المحددة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، وذلك وفق القراءة الموضوعية لمجريات الأمور فى داخل إسرائيل. ولذلك فإنه يلاحظ من البداية أنه يمكن اعتبار أن تحدى عملية السلام وآفاقها وآفاقها المستقبلية هو المحور الرئيسى لهذه الانتخابات الأخيرة فى

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: ١٦ مايو ١٩٩٩م.

نهاية القرن العشرين. ومع ذلك، فإنه يمكن التحفظ على أن ما يقال وقت الانتخابات يأتى فى سياق الدعاية الحزبية، والسباق نحو البرلمان وكرسى رئاسة الحكومة، لكن المصداقية لهذا الرأى أو ذاك لا يجب تجاهلها مستقبلاً فى إدارة عملية السلام والتأثير عليها.

* فالموقف عند الليكود ونتنياهو هو موقف واضح لا غموض فيه إزاء عملية السلام. فهذا التكتل وزعيمه، أبرزا للوجود مفهوم الأمن مقابل السلام، بدلاً من الأرض مقابل السلام، كما نصت عليه اتفاقيات مدريد للسلام وغيرها، وأسهم هذا التكتل فى إعاقة كاملة لعملية السلام، فضلاً عن عدم احترامه لأى تعهدات قام نتنياهو بالتوقيع عليها ومنها آخر اتفاق وهو (واى ريفر). ومنذ الإعلان عن الانتخابات المبكرة فى ديسمبر الماضى، وسيل من التصريحات العدائية لعملية السلام من جانب نتنياهو، يتدفق حيث يهدد بإلغاء اتفاقات أوسلو، وإعادة الأراضى الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، واستخدام العنف ضد هذه السلطة والمواطنين الفلسطينيين فى حالة إعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو ١٩٩٩م. فضلاً عن التشجيع الدائم لاستمرار المستوطنات، والإقدام على سلوكيات معادية تمامًا لعملية السلام ومنها إغلاق «بيت الشرق» فى القدس الشرقية، وهو الذى يمثل مكاتب السلطة الفلسطينية هناك. إضافة إلى ذلك تلك المناورات الانتخابية بشأن الحديث عن الانسحاب المنفرد من جنوب لبنان ومحاولة الزعم بإمكان الاتفاق مع سوريا بشأن الجولان، وهو ما يمكن أن يسهم فى دعم المركز الانتخابى لنتنياهو اعتقادًا منه أن الحديث المضاد للفلسطينيين هو الداعم للأمن الإسرائيلى، على عكس الحديث عن إمكانيات التفاهم مع لبنان وسوريا لتخفيف الخسائر الإسرائيلية على هذا الجانب، وهو ما يدعم أمن إسرائيل فى النهاية. بعبارة أخرى هناك محاولات للتلاعب بجميع الأوراق سعيًا نحو دعم المركز الانتخابى لهذا التكتل المعادى لعملية السلام. ويراهن نتنياهو فى هذه المرحلة على أية عملية فدائية ضد الإسرائيليين لكى يظهر لهم عدوانية الفلسطينيين، كما يظهر تشدده فى مقاومة هؤلاء «المتطرفين أو الإرهابيين» - كما يحلو له تسميتهم - من حماس والجهاد وغيرهما، كما كان يراهن على إقدام السلطة الفلسطينية على إعلان دولتهم فى ٤ مايو، لكى يظهر تشدده فى المواجهة أيضًا، مما يرفع أسهمه لدى الناخب الإسرائيلى، وهو ما حدا بالسلطة الفلسطينية إلى تفويت الفرصة عليه فى هذه الآونة. وقد أكد

نتنياهو هذا الموقف العدائى لعملية السلام موضحًا تشدده فى كلمته الافتتاحية التى أعلنها من «قلعة داود» فى القدس الشرقية فى بداية الحملة الانتخابية لليكود، حيث قال: «إن القدس ستكون للأبد هى العاصمة الموحدة للشعب اليهودى»، كما اتهم حزب العمل بأنه سيفرط فى القدس التى ستتعرض للخطر بسبب تأييده للسلام مع الفلسطينيين، فى حالة فوزه وفيما يتعلق بالقضايا الداخلية من تدهور الاستثمار الأجنبى فى إسرائيل منذ مجىء نتنياهو، وسوء الأحوال الاقتصادية فى عهده، وزيادة حدة الاضطرابات من قبل الموظفين والعمال ضده، فإنه يعول فى ذلك على الآخرين من وسائل الإعلام وأحزاب اليسار، وأن هناك مؤامرة تحاك ضده دون اعتراف بأى خطإ له والليكود، كذلك فقد أكد البرنامج الانتخابى الرسمى لحزب الليكود الحاكم على إلغاء اتفاقات أوسلو للحكم الذاتى فى حالة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وضرورة أن تكون صلاحيات الكيان الفلسطينى محدودة، وبخاصة ما يتعلق بالشئون الخارجية والأمن والهجرة وإدارة موارد المياه والمجال الجوى والبيئى كما أن السيادة الإسرائيلية على القدس بما فيها الجزء الشرقى غير قابلة للتفاوض. بالإضافة إلى تعزيز الاستيطان الإسرائيلى فى هضبة الجولان السورية المحتلة، وإمكانية السعى نحو استئناف المفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة. وقد أكد محتوى هذا البرنامج السياسات العدائية لكتلة الليكود ولنتنياهو، لعملية السلام. وسوف تسير التصريحات التالية لذلك فى هذا السياق العدائى للسلام، ومن ذلك تصريح نتنياهو فى نهاية أبريل الماضى قال فيه: «إنه المرشح الوحيد القادر على ضمان تحقيق سلام حقيقى للمواطن الإسرائيلى قائم على أساس الأمن وعلى منع قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وأنه وعد بذلك قبل ثلاث سنوات وحقق وعده بالتزام».

* وعلى الجانب الآخر، نجد حزب العمل بزعامة «باراك» يواجه الأمور بوضوح، حيث إنه يعارض المستوطنات منذ بدء التحرك الانتخابى فى يناير ١٩٩٩م ويطالب باقتطاع مليار دولار من ميزانية الاستيطان لصالح تمويل الخدمات العامة وفى مقدمتها التعليم. وأكد هذا المعنى مرة أخرى مع بدء الحملة الرسمية للانتخابات قبل ثلاثة أسابيع من إجرائها، حيث أكد بوضوح «أن المال يجب أن يخصص للتعليم وليس للمستوطنات». وأعلن الحزب أنه سيولى أهمية كبيرة إلى تنشيط الاقتصاد وإعادة

الحيوية له بعد دماره فى عهد نتنياهو، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٤٠٪ عام ١٩٩٨م عما قبلها. كذلك أعلن باراك آنذاك أن حكومة نتنياهو قادت إسرائيل إلى طريق مسدود على جميع الأصعدة بما فى ذلك عملية السلام، وأن حزبه يؤمن بأن ثمة حاجة لدفع عملية السلام، وذلك دون تجاوز للخطوط الحمراء لأمن إسرائيل، ومنها: بقاء القدس موحدة تحت سيادة إسرائيل، وعدم العودة إلى حدود عام ١٩٦٧م، ورفض قيام سيادة «أجنبية» فى الضفة الغربية، وبقاء غالبية المستوطنين تحت سيادة إسرائيل، وفى تصريح آخر خلال شهر مارس ١٩٩٩م، أكد باراك على «إمكانية سحب القوات الإسرائيلية من لبنان قبل يونيه عام ٢٠٠٠م، إذا فاز فى الانتخابات المقرر عقدها فى ١٧ مايو المقبل»، وأكد أيضًا أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع سوريا يضمن أمن إسرائيل ويعيد قوات الاحتلال من لبنان فى غضون عام. وفى منتصف أبريل الماضى، أعلن حزب العمل أنه ملتزم بالاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، ولديه الاستعداد لطرح مجموعة أفكار بشأن القدس، وإمكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية دون مطالبة علنية بفاصل جغرافى بين الدولتين. كذلك يضم البرنامج الانتخابى للعمل، شعاراً هو «عمق الانسحاب من الجولان يوازى عمق السلام مع سورية»، فى الوقت الذى يمكن لباراك أن يلتزم بالانسحاب من جنوب لبنان فى خلال عام.

* ولا شك أن التصريحات المتتالية لباراك، والبرنامج الانتخابى لحزب العمل يمثلان اقترابًا من دعم لعملية السلام ولا يتسم برنامجه وأفكار زعيمه بالتشدد لو قورن بنتنياهو وحزبه «الليكود»، كما يتسم بالمرونة فى أفكاره وسياساته المتوقعة.

* أما موردخاى، وحزبه (الوسط) فيحرص على دراسة تطلع الفلسطينيين لدولتهم، وعلى الفصل السياسى والجغرافى معهم، مع التعاون الاقتصادى والأمنى، فى الوقت الذى يشجع على تكوين كتل استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية فى الضفة، ويسعى لحل وسط مع سورية بشأن الجولان، ويميل لإخراج الجيش الإسرائيلى من لبنان، وهو بذلك يشجع على دعم الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة ويقترب من الليكود، فى الوقت الذى يظهر مرونته واعتداله إزاء القضايا الأخرى على الكفة الفلسطينية، أو ناحية سوريا ولبنان.

* وإزاء ما سبق يتضح أن عملية السلام والأمن الإسرائيلى يمثلان حجر الزاوية فى معركة الانتخابات الإسرائيلية الحالية. وأن الناخب الإسرائيلى يقارن بين البرامج المطروحة سواء بين المرشحين الخمسة، أو الأحزاب المختلفة البالغة نحو ٣٤ حزبًا، ومن المرجح أنه سيميل للمرونة أكثر من التشدد أى أنه من المرجح أن يميل لباراك وحزب العمل أكثر من نتنياهو وحزب الليكود. ويؤكد ذلك آخر استطلاعين اللذين أكدا فارق ٨ نقاط لصالح باراك (٥٠٪ لباراك مقابل ٤٢٪ لنتنياهو، ٤٨٪ لباراك مقابل ٤٠٪ لنتنياهو)، وهما اللذان أجريا فى بداية مايو الجارى قبل نحو أسبوعين من إجراء الانتخابات.

* وما زالت كل التوقعات قائمة، وكل الاحتمالات مفتوحة، ولكن فى الوقت نفسه فإن عملية السلام تظل هى محور هذه الانتخابات، والعامل الحاسم فى نتيجتها. فإما أن يكون الناخب الإسرائيلى مع المرونة التى عايشها قبل نتنياهو، وإما أن يكون مع التشدد فى ظل نتنياهو المعادى للسلام، وعلى هذا الناخب أن يدفع ثمن اختياره فى المستقبل. فلقد كان نتنياهو ضد تيار التاريخ بمعاداته لعملية السلام، والآن أصبح الأمر فى يد الناخب الإسرائيلى ليقول كلمته لصالح تيار التاريخ المساند لعملية السلام فى المنطقة. وهذا ما أكده جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى السابق بقوله: «إن فوز نتنياهو فى الانتخابات القادمة يعد عاملاً سلبيًا على مسيرة السلام فى الشرق الأوسط، وقد كان من الحكمة تحقيق السلام الشامل ما لم يتم اغتيال إسحاق رابين».

***

المبحث السادس

آفاق السلام بعد فوز «باراك» فى مايو ١٩٩٩م(*)

يُعَدّ فوز «باراك» رئيسًا للحكومة الإسرائيلية الجديدة، نتاجًا لمعركة استمرت ثلاث سنوات ضد نتنياهو على الأصعدة كافة داخل إسرائيل، ومحيطها الإقليمى ومناخها الدولى. فقد كان الرجل مخلصًا وبحق فى معاداة السلام فاستفز كل من حوله فانفضوا عنه وأعدوا العدة للخلاص منه. ولم يكن نتنياهو إلا أمام احتمالين لا ثالث لهما: إما السقوط وإما الدخول فى عملية السلام، وقد كان يأبى على نفسه أيهما، وحاول الالتفاف حول عملية السلام باتفاق «واى ريفر» الذى وقعه مع عرفات وكلينتون. إلا أن الرجل بوصفه منطقيًا مع نفسه فشل فى عمل الضغوط الملائمة داخليًا مع شركائه فى الائتلاف الحاكم الذى كان هشًا، فسقطت حكومته، وكان من الطبيعى أن يسقط فى الانتخابات فى مواجهة «باراك» وهو ما سبق أن تنبأنا به من قبل.

ويخطئ من يتصور أن قراءة وتحليل المعركة الانتخابية فى إسرائيل التى حسمت بمساء يوم ١٧ مايو ١٩٩٩م، والتنبؤ بفوز أحد المرشحين، يعنى أننا مع هذا وضد ذاك. وتحديدًا فإن توقعنا بفوز باراك ضد نتنياهو، كان يستند إلى جملة من الظروف الموضوعية التى تتلخص فى تدهور عملية السلام، وتزايد العنف وعدد القتلى والجرحى الإسرائيليين وتدهور الاقتصاد الإسرائيلى، وافتقاد المصداقية إقليميًا ودوليًا، وغير ذلك من عوامل تتسم بالموضوعية. وهذا لا يعنى بالتالى أن «باراك» لا بد وأن يكون رجل سلام، وأنه سيحقق، ما فشل فيه السابقون، بل إن نجاحه هو إفراز لظروف موضوعية بحتة ولذلك فإن التحدى الذى يواجهه هذا الرجل، يتمحور حول كيفية استيعابه لمجمل الظروف التى أودت بنتنياهو وكتلته «الليكود» إلى الهاوية، والتى عليه إذن أن يتجاوزها تجنبًا للوقوع فيها ودفع الثمن الذى سبق أن دفعه بيريز مع افتعال

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: ٢٤ مايو ١٩٩٩م.

مجزرة «قانا»، وبعد نتنياهو الذى أخلص ضد السلام وحاول افتعال المعارك، وإشاعة مناخ التوتر، والتهديد بشن الحروب!!

* والملاحظ من خلال متابعة الخطاب السياسى لباراك خلال معركة الانتخابات، أنه كان أكثر مرونة فى التعامل مع القضايا الحساسة والحاسمة فى معركة السلام، وأن لديه تصورات سبق أن عرضناها فى مقال سابق. وأن التحفظ إزاء ما يتم من معوقات كان سمة أحاديثه. وإذا كان هذا هو سمة خطاب الرجل، فإن المتوقع منه أن يكون على مستوى المسئولية عند توليه مهام منصبه، وأن تكون قراراته واختياراته نابعة من مجمل الظروف المحيطة داخليّا وإقليميّا ودوليّا.

ومن الواجب علينا ألا نقف كثيراً أمام خطابه أمام المؤيدين بعد تأكد فوزه، والذى عرف ببيان الفوز على نتنياهو، برغم التصريحات التى اتسمت بالحدة والتطرف وهزيمة آمال المتفائلين بمجيئه. فالرجل فى غمار فرحته أعلن: أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وأنه لا عودة إلى حدود ١٩٦٧م، وفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات اليهودية، ورفض إنشاء جيش فلسطينى فى الضفة الغربية، وأعلن عن عزمه فى إجراء الاستفتاء قبل توقيع أى اتفاق نهائى. وهو ما فسره البعض بأن هذه هى «لاءات باراك»: لا لتقسيم القدس، ولا.. لحدود ١٩٦٧، ولا.. لإزالة المستوطنات،.. ولا لجيش فلسطينى! وقد أودت هذه التصريحات الفجائية بالشماتة العربية والدولية فى سقوط نتنياهو، وبالتفاؤل بمجيء «باراك»!! ولم يكن إذن من الكياسة إطلاق هذه العبارات فى هذا الوقت، إلا أن التحليل السياسى يمكن أن يقودنا إلى ضرورتين: الأولى: هى ضرورة «التجاوز المؤقت» عن هذه التصريحات، والثانية: تتعلق باحتمالات إبراز بعض المواقف التى يمكن أن تشجع بعض القوى السياسية على الائتلاف معه فى تكوين الحكومة، أو تفويت الفرصة على الرافضين لعملية السلام برمتها، بعدم المزايدة على مرونته التى أظهرها خلال معركة الانتخابات والتى أكسبته تعاطفًا إقليميّا ودوليّا. وقد ظهر هذا التعاطف فى تنازل المرشح العربى «عزمى بشارة» وتنازل موردخاى زعيم حزب الوسط الجديد المنشق عن نتنياهو والليكود، وبتشجيع أمريكى. وقد تكون هذه التصريحات فى المعنى الأخير هى وسيلة لخلق رقعة مشتركة تجذب إليها كل التيارات للتكتل فى مواجهة الطرف العربى فى معركة السلام القادمة.

وفى غمرة هذه التصريحات قبل الانتخابات وبعدها، نجد أنفسنا فى معركة داخلية على المستوى العربى، تتمحور حول: المؤيدين لهذا أو ذاك من المرشحين، ونتبادل الشكوك فى مواقف بعضنا البعض، ونتناسى حقيقة مهمة هى أننا جميعًا فى خندق واحد، وأن الإسرائيليين أيضًا فى خندق واحد، كما أننا ننسى أن «باراك» هو رئيس حكومة إسرائيل، وكان رجلاً عسكريًا لمجتمع عسكرى أساسًا، بصفته رئيسًا لأركان الجيش الإسرائيلى وأنه لا يمكن أن يقدم على ما يؤدى بالمجتمع الإسرائيلى إلى الدمار أو الانتحار، وأن سياساته القادمة هى انعكاس لموازين القوى الداخلية فى إسرائيل إقليميًا ودوليًا. وأن اللاءات بين القادة الإسرائيليين سواء من حزب العمل أو الليكود تكاد تكون متقاربة، وأن الخلاف هو فى الأسلوب فحسب. فلا يمكن أن تقدم «الدولة الفلسطينية» هبة من إسرائيل، ولا يمكن الرجوع إلى حدود ١٩٦٧، ولا يمكن تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلى بالرضا اليهودى!!

ويجب فى هذا الصدد ألا ننسى، أن تحقيق ذلك كله لا يجب أن يكون مرهونًا بالإرادة الإسرائيلية، بل بالإرادة العربية أيضًا. ولا يمكن لإسرائيل أن تترك سنتيمترًا واحدًا، إلا إذا أجبرت على ذلك. «فصقور» إسرائيل قبل «حمائمها» - برغم أنهم جميعًا صقور - اضطروا للدخول فى المفاوضات، واضطروا لترك سيناء كاملة بما فيها المستوطنات، واضطروا لتوقيع «أوسلو» ١، ٢ واعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية، واضطروا للتراجع عن لاءات كثيرة من قبل، والسبب فى ذلك تعرضهم للضغوط من الداخل الفلسطينى والخارج العربى أساسًا. حتى إن العوامل الدولية لا تعمل أثرها إلا نتاجًا لموقف عربى وإرادة عربية صلبة.

ومهما قال باراك أو غيره، الآن أو غدًا، ومهما كانت لاءاته الكثيرة، فإنه سيظل محكومًا بمجموعة من الضغوط، وأن إرادته لن تكون منفردة فى اتخاذ ما تراه دون الآخرين فكلما استخدمنا لفظ «التنازلات الإسرائيلية»، زادت عنجهيتهم؛ لأن الذى يتنازل عن شىء، يتنازل عن حق له، فما بالكم والأرض المحتلة عربية يدنسها الإسرائيليون، ومن ثم فإن المصطلح الأوفق هو «الرحيل الإسرائيلى» عن الأرض العربية والفلسطينية.

* **فعلى المستوى الداخلى**: فإن الحكومة الائتلافية المتوقعة سيغلب عليها الطابع المدعم لعملية السلام؛ لأن الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة واليمين المتطرف لا

يتجاوزون معًا ثلث المقاعد فى الكنيست، بينما إذا اختار «باراك» السلام طريقًا لأمن إسرائيل وشعبها، فإن هناك ثلثى المجلس يمكن أن يؤيدوه.

* **على المستوى الدولى:** فإن المتابع للموقف الأوروبى والأمريكى بالذات يلاحظ ارتياحًا عامًا لدى هؤلاء برحيل نتنياهو ومجىء باراك ولديهم المبررات لذلك حيث كان نتنياهو عقبة أمام السلام، باعتراف الأمريكيين. وهنا علينا أن نتذكر مقولة كيسنجر مؤخرًا عقب الانتخابات: «على باراك أن يقبل بحقيقة قيام الدولة الفلسطينية التى بدأت ولا بد من استكمال المشوار».

* **على المستوى العربى:** فإن الحذر فى التفاؤل والذى سمعناه وقرأناه سواء من جانب «الجامعة العربية»، أو على مستوى كبار المسئولين العرب، هو السمة السائدة، دون إخفاء الارتياح الكبير لسقوط نتنياهو واختفائه من المسرح السياسى! وعلينا أن نتذكر أن الارتياح لرحيل هذا أو التفاؤل بمجىء ذاك، لا يعنى شيئًا إذا ما لم يتبلور موقف عربى قوى فى مواجهة باراك وحكومته الجديدة.

وهنا فإننا ندعو إلى ضرورتين فى هذا السياق:

الأولى: عقد اجتماع قمة عربى عنوانه «برنامج لمعركة السلام»، ولا تتم مناقشة أى بند آخر، وذلك بهدف التركيز فى صياغة استراتيجية عربية للسلام فى المنطقة.

الثانية: الإعلان العاجل عن «الدولة الفلسطينية»، تنفيذًا لاتفاقيتى أوسلو ١، ٢ وما أعقبهما من اتفاقات. وهذا فى حد ذاته سيكون الاختبار الأول لمعرفة رد فعل «باراك».

* **وختامًا:** نقول إن عملية السلام قد بدأت ويصعب العصف بها ويبدو أن سقوط نتنياهو دليل حىٍّ على قدرة الواقع على تجاوز الذين يقفون فى مواجهة حركة التاريخ نحو السلام. وإذا ما لم يسهم باراك فى التجاوب مع سلام عادل يتم بمقتضاه إقامة الدولة الفلسطينية، فإن أمن إسرائيل أولاً سيكون فى خطر، والأمن العربى سيصبح فى مأزق، وعلينا أن نستعد لسلسلة من الحروب تزعزع الاستقرار الإقليمى إلى الأبد. فهل سيعى باراك الدرس، أم سيظل سائرًا على درب نتنياهو فى معاداة السلام؟

الخيار مطروح أمامه، والنتيجة أيضًا معروفة. ومهما حدث فإن السلام سيظل يحفر مجراه دون توقف.

المبحث السابع

«تسويق» باراك للسلام عبر البوابة الأمريكية (*)

يمثل المجتمع الأمريكى سوقًا رائجة لكل السلع الاستهلاكية، وكذا الأفكار. فهو مجتمع يشجعك أينما تذهب فى أى جزء منه على الاستهلاك لكل شىء، ولذلك فإن المتنافسين يسعون جاهدين فى عرض بضاعتهم بالصورة التى تتفق ومزاج ورغبات المستهلكين. فيكسب من ينجح فى ذلك، ويخسر من لم يستطع أن يفعل ما يريح هؤلاء، والذى عليه آنذاك أن يسعى للفهم حتى يصمد فى المنافسة، أو فإن الخروج من الحلبة هو النتيجة النهائية. لذلك فإذا كان هذا هو منطق السلع، فإن الأفكار أيضًا لا تخرج عن ذلك كثيرًا.

ولذلك فقد جاء «إيهود باراك»، زعيم إسرائيل الجديد بعد نجاحه فى الانتخابات الأخيرة (مايو ١٩٩٩م) والتى تغلب فيها بصورة ساحقة على خصمه «نتنياهو»، إلى الولايات المتحدة لتسويق أفكاره عن السلام ليكسب الإدارة والحكومة الأمريكية بل والمجتمع الأمريكى نفسه إلى جواره. وحسبما نشرت الصحف الأمريكية الرئيسية فى تقاريرها عن بدء الزيارة مثل الواشنطن بوست، والواشنطن تايمز، والنيويورك تايمز، يو. إس. توداى، فإن هذه الزيارة تأتى لكى تعيد الدفء مرة أخرى للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية. والذى لم يقولوه هو أن نتنياهو تسبب فى برودة هذه العلاقات، نظرًا لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته واتفاقياته التى قام بالتوقيع عليها فى حضور الرئيس الأمريكى كلينتون وبمساندته شخصيًا، ومن ذلك اتفاق «واى بلانتيشين»، مما تسبب فى حرج بالغ للولايات المتحدة وللرئيس الأمريكى أمام الفلسطينيين والعرب! كما أنه كان يسعى دائمًا إلى ممارسة الضغوط على الرئيس الأمريكى، ومن عباراته الشهيرة: «إننى أستطيع أن أحرق العاصمة الأمريكية واشنطن كلها». وهذه إشارة إلى

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: أول أغسطس ١٩٩٩م.

قدرة نتنياهو على التأثير على دوائر صنع القرار الأمريكى كما يتصورها، وتناسى أن هناك «سقفًا» لهذه المسألة يجب استيعابه. فقد حضر «إيهود باراك» إلى واشنطن مساء الأربعاء ١٤ يوليو (١٩٩٩م)، والتقى بالرئيس كلينتون صباح الخميس ١٥ / ٧ لمدة ساعتين ونصف وعقدا مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا ثم التقيا على مائدة عشاء على شرف باراك، ثم عقد لقاءً رسميًا ثانيًا قبل مغادرته واشنطن، وذلك يوم الاثنين ١٩ يوليو أعقبه مؤتمر صحفى ثان وبيان ختامى أمريكى إسرائيلى. فضلاً عما أتيح لباراك من لقاءات رسمية أهمها لقاء وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وكثير من المسئولين فى الإدارة الأمريكية، والكونجرس على مدار أسبوع كامل منذ وصوله وحتى مغادرته واشنطن فى ٢٠ يوليو ١٩٩٩م، فى الطريق إلى لندن وإسبانيا قبل عودته إلى تل أبيب.

ومن خلال تحليل الخطاب الإسرائيلى الجديد الذى ورد على لسان «باراك» خلال لقاءاته المختلفة فى واشنطن ونيويورك، اتضح أنه جاء إلى الولايات المتحدة بهدف إشاعة مناخ جديد لحكومة إسرائيلية جديدة يسوده الميل لتحقيق السلام الذى بدأ مشواره خصوصًا مع الفلسطينيين حزب العمل الذى يمثله باراك. وأراد بذلك أن يؤكد على مقولات «السلام» الذى يؤدى إلى استقرار إسرائيل والمنطقة والفلسطينيين، وأن هذا يأتى فى صالح الولايات المتحدة التى تسعى للاستقرار بالقدر الذى يتفق أساسًا مع المصالح الإسرائيلية التى هى امتداد للمصالح الأمريكية. ولذلك فقد لعب «باراك» على الأوتار العاطفية فى بداية رحلته عندما قال: «إن الآباء والأمهات والأطفال فى الشرق الأوسط مشتاقون لحقبة جديدة، ونحن لا نستطيع أن ندع آمالهم تسقط». وأكدت السيدة «نافا» زوجة باراك هذا المعنى حينما قالت فى حفل غداء للسيدات نظمته زوجة السفير الإسرائيلى فى واشنطن: «إننا اليوم قد أتينا لننجز شيئًا ما؛ لأن الأمهات والزوجات لم يعدن فى حاجة إلى الانزعاج إزاء أبنائهم وأزواجهم». وقد قالت ذلك لإيضاح جهود زوجها باراك من أجل السلام.

ومن ثم فإن هذا المدخل الجديد لرئيس حكومة إسرائيلية كان رئيسًا لأركان الجيش، وشارك فى عدة حروب، قد ـ للاحتمال ـ يشير إلى أن معاناة الحروب وانعكاساتها النفسية قد تمثل قيدًا عليه فى اتخاذ قراراته السياسية، وقد يكون فى المعنى الأخير بداية لانقلاب جديد فى الفكر الاستراتيجى قوامه: دولة قوية آمنة مستقرة وسط محيط مستقر وآمن ولكن أضعف، قد يكون أفضل الخيارات لإسرائيل فى هذه المرحلة. وربما

قد يشير هذا المدخل العاطفى إلى الدهاء السياسى، حيث يسهم فى المزيد من «تحذير» الشخصية العربية والقيادات الحاكمة، تمهيدًا لفرض السلام الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا طالما أن العرب فى حالة استرخاء وتمزق وعدم قدرة حتى على الاتفاق على مجرد عقد قمة عربية!!

* وعلى أى حال، فإن باراك أتى لواشنطن لتسويق أفكار السلام الذى ينشده لكسب المجتمع الأمريكى فى صفه تمهيدًا لدعمه فى مواجهة المفاوضين العرب. ومن النقاط الرئيسية لخطابه السياسى ما يلى:

١ ـ فى مواجهة الدور الأمريكى: فإن باراك فى لقاء مع شبكة «NBC»: واجه الصحافة Meet the press، أكد على أنه يريد أن تكون الولايات المتحدة «دولة حليفة» لدولته، ووسيطا أمينًا حساسًا بالاحتياجات العربية فى مفاوضات السلام. وأكد ذلك فى تصريحات كثيرة مشيرًا إلى أنه يأمل أن ينخفض الدور الأمريكى، وتعطى لإسرائيل الفرصة الكبرى والاتصال المباشر بالعرب بدون وسيط أمريكى، بحيث تصبح لإسرائيل الاستقلالية الكاملة فى إدارة عملية السلام. ولا شك أن هذا يتعارض مع الاتفاقيات السابقة التى تجعل من الولايات المتحدة وروسيا راعيين للسلام فى المنطقة. ومع نسيان «روسيا»، فإن الولايات المتحدة حريصة على الانفراد بالدور الوساطى ورعاية عملية السلام والتدخل إن لزم الأمر، فى حين يصر العرب على أن تكون المفاوضات مع إسرائيل بمشاركة أمريكية ضمانًا لعدم خروج إسرائيل عن أى التزام. وهذا ما دعا كلينتون كى يقول: إنه ليس لديه مانع من إعطاء الاستقلالية لإسرائيل، بشرط احتفاظ الولايات المتحدة بالتدخل عندما ترى ذلك لازمًا. إلا أن الأطراف العربية وبخاصة سوريا أصرت على استمرار الدور الأمريكى شريكًا أساسيًا وراعيًا لا ضمان من غيره فى عملية السلام. كما أن هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق دعا فى مقال له بالواشنطن بوست يوم ١٩ يوليو (١٩٩٩م)، إلى ضرورة استمرار الوساطة الأمريكية بوصفها ضرورة خاصة فى الفرصة غير المسبوقة من أجل دعم عملية السلام فى هذه المرحلة.

٢ ـ فى مواجهة المفاوضات مع الفلسطينيين: فإن باراك أشار إلى إمكانية تنفيذ اتفاق واى ريفر وسيبدأ فى الانسحاب من الضفة الغربية وفقًا لذلك، وأى تعديلات يراها

يمكن الاتفاق بشأنها مع «عرفات». وألمح أيضًا إلى إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، وإلى قبوله مبدأ الأرض مقابل السلام «Land for peace»، ويفضل التحرك نحو الاتفاقات بخصوص المرحلة النهائية مع الفلسطينيين.

٣ـ في مواجهة المفاوضات مع سوريا ولبنان: فإن باراك في خلال مؤتمرين صحفيين في وجود الرئيس كلينتون، أشار إلى إمكانية التحرك على هذه الجبهة والبدء في المفاوضات من حيث انتهت في إطار الأرض مقابل للسلام، مع إمكانية الاتفاق على المشاركة في مصادر المياه والتعاون المشترك والأمن المشترك أيضًا. ولذلك فقد استقبل باراك مع كلينتون بارتياح كامل، تصريحات سوريا بأنها على استعداد لتشجيع الجماعات الفلسطينية الرافضة للسلام لقبول هذا الخيار، ودعوة مقاتلي حزب الله إلى وقف الهجوم على إسرائيل، وأوضحا أنهما يتمنيان أن تكون هذه المعلومات صحيحة.

* وعلى الجانب الآخر، فقد رفض باراك أي تنازلات بشأن القدس التي هي عاصمة موحدة لإسرائيل وستبقى للأبد، وأن إقامة دولة فلسطينية تتوقف على مسارات التفاوض، وأنه طرح إطارًا زمنيًا مدته ١٥ شهرًا لإنجاز التفاوض على جميع المسارات. وبرغم شكوك الإدارة الأمريكية في ذلك، فإن كلينتون في آخر لقاءاته مع باراك، أشار إلى أن الرئيس الأمريكي الأسبق (روزفلت) قال ذات مرة: إن الأقوال لا تكفي، ويجب ترجمتها إلى أعمال!!. وإذا كان باراك اختتم زيارته بقوله: إنه لم يكن خائفًا من خوض الحروب من قبل، وهو الآن ليس خائفًا من صنع السلام، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل نجح باراك في تسويق أفكاره عن السلام، بل وتسويق نفسه بوصفه رئيسًا جديدًا للحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة بعد نتنياهو؟ أعتقد أنه نجح في ذلك، ولعل في التغطية الإعلامية الشاملة لزيارته أن تعطي هذا المعنى، ويكفي أن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، وصف ذلك بقوله إنها إيجابية جدًا جدًا (V. very. positive) والسؤال الآخر الذي يحتاج للإجابة عنه: أين العرب مما يحدث؟!

***

المبحث الثامن

دعوة «باراك» للسلام وضرورات المواجهة (*)

لا شك فى أن كل من تابع زيارة «باراك» الأخيرة للولايات المتحدة والتى امتدت نحو أسبوع كامل فى الفترة من (١٤ ـ ٢٠ يوليو ١٩٩٩م)، يمكن أن يتفق معى حول نتيجة هذه الزيارة فى أنها نجحت إلى حد كبير فى التسوق لأفكار السلام التى حملها باراك بنفسه إلى المجتمع الأمريكى بأسره، والإدارة الأمريكية. فمن أهم سمات المجتمع الأمريكى الاستهلاك الواسع للسلع وأيضًا الأفكار. ومن خلال وسائل الإعلام «الطاغية» فى هذا المجتمع يستطيع أى سياسى، وخصوصًا من دولة إسرائيل أن يطرح أفكاره بمنتهى السهولة، ويتم تضخيمها وتمريرها خصوصًا إذا كانت وسائل الإعلام منحازة لأصحاب هذه الأفكار. وفى المقابل يصعب على «الآخر» أن يطرح أفكارًا مضادة إلا إذا كان على المستوى نفسه وله وسائل إعلام منافسة أو متكافئة أو واسعة الانتشار على الأقل. وقد حدثت تغطية ضخمة وواسعة لزيارة هذا الرئيس الجديد لوزراء إسرائيل قبل مجيئه للولايات المتحدة بعدة أيام. فها هى صحف الواشنطن بوست، والنيويورك تايمز، والواشنطن تايمز، يو. إس. توداى، وغيرها، بالإضافة إلى كثير من محطات التليفزيون الكبرى، ولمذيعين كبار مشهورين، تقوم بهذه التغطية فضلاً عما أشارت إليه من أن هدف الزيارة الأول هو إعادة «الدفء» إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وذلك باعتبار أن هذه العلاقات قد وصلت فى عهد نتنياهو (الرئيس السابق لوزراء إسرائيل)، إلى مفترق الطرق، وإلى حد رفض الرئيس كلينتون أن يستقبله فى البيت الأبيض وكذا مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية نظرًا لعدم الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين وخطه المتشدد إزاء عملية السلام، والذى يتعارض مع المصالح الأمريكية والدور الأمريكى

(*) نشرت فى جريدة الأهرام، فى ٣١ يوليو ١٩٩٩م.

المشارك فى هذه العملية. ولذلك فقد جاء «باراك» وأمامه محصلة ضخمة تتركز حول إعادة الثقة مع الولايات المتحدة بوصفها الحليف الأكبر لإسرائيل، فى الوقت نفسه الذى يسعى إلى تحريره لأفكار السلام التى يحملها بما لا يضره وحزبه فى الداخل الإسرائيلى. بعبارة أخرى، فإنه يسعى إلى التوازن بين كسب الولايات المتحدة، وكسب الداخل الإسرائيلى. ولذلك فإن المناخ العام فى الولايات المتحدة يشجع باراك على الدعاية لأفكاره بوصفه رسولاً للسلام بعد ثلاث سنوات عجاف تعرضت عملية السلام فيها للتوقف والأزمات والانهيار!!

وفى ظل هذا المناخ طالب باراك فى خطابه السياسى من خلال لقاء له مع برنامج «واجه الصحافة» (Meet the press) الذى تبثه شكبة «NBC»، الولايات المتحدة بأن تكون حليفًا ودعمًا لإسرائيل على طول الخط، وأن تكون وسيطًا أمينًا «Honest Broker» بين إسرائيل والمفاوضين العرب، فضلاً عن ضرورة تقليص الدور الأمريكى للمتابعة والرعاية غير المباشرة دون التدخل فى التفاصيل التى يمكن الاتفاق بشأنها مع الأطراف العربية مباشرة. وقد علق الرئيس كلينتون على ذلك بقوله إزاء هذا الضغط الإسرائيلى، بأنه لا يمانع فى التفكير فى ذلك، بشرط أن تحتفظ الإدارة الأمريكية بحقها فى التدخل فى الوقت المناسب الذى تحدده بأن عملية السلام يمكن أن تتوقف. وهذا هو ما دعا إليه الرئيس كلينتون بنفسه فى أحد المؤتمرين الصحفيين اللذين عقدهما مع باراك إلى ضرورة الالتزام الإسرائيلى بما تم الاتفاق عليه من قبل وخلال مدة زمنية معلنة. وهذا هو الذى دعا باراك إلى تحديد إطار زمنى لإنهاء المفاوضات مع الأطراف العربية كلها خلال مدة ١٥ شهرًا من الآن. فكان رد فعل الإدارة الأمريكية هو القبول بذلك شريطة أن تتحول الأقوال إلى أفعال حقيقية لتشجيع جميع الأطراف على مواصلة عملية السلام، وأن تنشيطها مرة أخرى هو من أولويات إدارة كلينتون خلال المدة المتبقية من رئاسته الثانية.

وإذا كان «باراك» قد بدأ «هجوم السلام» بالدعوة إلى تقليص الدور الأمريكى، فإن هنرى كيسنجر (وزير الخارجية الأسبق)، وصاحب نظرية «الخطوة خطوة» فى عملية السلام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، علق على هذا فى مقال مهم يدعو إلى التأمل، نشر فى «الواشنطن بوست» يوم ١٩ يوليو ١٩٩٩م، ولم يكن باراك قد غادر واشنطن بعد، بإصراره على ضرورة الوساطة الأمريكية «U. S. Mediation»، فى ظل هذه الفرصة

السانحة فى عهد باراك من أجل دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأنه لا غنى لجميع الأطراف بمن فيهم إسرائيل عن هذا الدور، تأكيداً للانفراد الأمريكى من ناحية، وللحيلولة دون تدخلات دولية أخرى تعوق عملية السلام أو الدور الأمريكى فى حد ذاته. فى الوقت نفسه يؤكد أن هذه الوساطة الأمريكية لا يمكن أن تتجاهل مصلحة إسرائيل ومطالبها، وأن الاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط هو من دعامات المصلحة الأمريكية والإسرائيلية فى الوقت نفسه.

* وقد حرص «باراك» خلال هذه الزيارة على أن يضفى مصداقية على خطابه السياسى الداعى للسلام الدائم. لذلك فقد أعطى إشارات كثيرة بشأن تحريك عملية السلام وتنشيط المفاوضات على الأصعدة أو الجبهات كافة. ومن ذلك تأكيده على تنفيذ اتفاقيات «واى ريفر» مع الفلسطينيين، وأن أى تعديلات يراها باعتباره لم يوقعها فإنها ستتم بالاتفاق أو بموافقة ياسر عرفات نفسه. وفى حالة الرفض فإنه سيتم تنفيذها كما هى إشارة منه لالتزامه بما وقع من اتفاقيات سابقة. كما أنه أشار إلى إمكانية الانتقال إلى مرحلة المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين واقتحام المشكلات الصعبة. ولم ينكر على الفلسطينيين دولتهم، إنما وفقًا لشروط واتفاقات يتم بمقتضاها ذلك. كما أشار بالنسبة للجبهة السورية إلى إمكانية التفاوض من حيث انتهت المفاوضات فى عهد «أستاذه» رابين، وقبوله بالانسحاب من الجولان والسيادة السورية عليها بشرط المشاركة فى الموارد المائية واتفاقات أمنية مشتركة، والحد من دعم المتطرفين فى الجنوب اللبنانى، والرافضين لعملية السلام من الفلسطينيين المقيمين فى سوريا. ولذلك فقد رحب بالمعلومات التى أذيعت من سوريا بأنها ستبادر بالحد من النشاطات الفدائية ضد إسرائيل ودعوة الرافضين لعملية السلام للقبول بها دفعًا لتنشيط هذه العملية ودفعها للأمام عدة خطوات، وأيده فى ذلك الرئيس الأمريكى قائلاً: نتمنى أن تكون هذه المعلومات صحيحة ودقيقة.

* وعلى أى حال فإن هذه الإشارات، لا يمكن فهمها خارج سياق أفكار باراك الرافضة لأشياء محددة، كرفض لتقسيم القدس بوصفها عاصمة إسرائيل للأبد، ورفضه الانسحاب إلى حدود ما قبل ٤ يونيه / ١٩٦٧م، ورفضه لعودة اللاجئين الفلسطينيين فى الخارج والذى يزيد عددهم على المليون مواطن، ورفضه تفكيك المستوطنات. ولكنه أراد بإرشاداته السريعة وغير التفصيلية أن يكسب المجتمع

الأمريكى والإدارة الأمريكية إلى جواره. فى الوقت نفسه حصل على المزيد من المكاسب العسكرية على وجه الخصوص بزيادة المخصص إلى نحو ٢,٥ مليار دولار خلال السنوات القادمة، فضلاً عن استمرار برامج التسليح المشترك، ومنح إسرائيل الدعم الاقتصادى المقابل لتنفيذ اتفاقيات واى ريفر. وفوق هذا وذلك تأسيس مجلس استشارى تنسيقى مشترك بين رئيس الحكومة الإسرائيلية والرئيس الأمريكى له اجتماعات دورية ويضم كبار المسئولين من الجانبين.

* ولذلك فإن التقييم النهائى لهذه الزيارة يتركز فى نجاحها فى ضوء أهدافها. فالواضح أن «باراك» أصبح مبعوث السلام الجديد فى الشرق الأوسط، وأن أفكاره سيكون لها صدى ودعم من المجتمع الأمريكى والإدارة الأمريكية، وهذا هو ما شبهه أحد الكتّاب الكبار فى واشنطن بأن ما فعله باراك هو «الهجوم الجديد للسلام فى الشرق الأوسط»، وهذا هو «بيت القصيد»، حيث إن هذا سيمثل عقبة أمام المفاوضين العرب فى المرحلة القادمة تحتاج إلى مراجعة كبرى، وإعادة تنظيم الصف العربى لمواجهة هجوم باراك الأخير.

فالمسألة لا تستدعى «الاسترخاء» لمجرد إعطاء هذه الإشارات التى يمكن أن تسهم فى تحذير البعض، والذى يراها علامات طيبة ومشجعة، وكأن الطرف الإسرائيلى هو الفاعل الوحيد فى عملية السلام. فالنتيجة النهائية هى محصلة إرادتين، فإن وجدت الأولى وهى الإرادة الإسرائيلية، وغابت الثانية وهى الإرادة العربية، فإن هذه النتيجة ستُعَدّ خسارة فادحة للعرب. وهذا ما يستدعى استعجال عقد مؤتمر عربى عاجل حتى لا تغيب الإرادة العربية حال تحريك عملية المفاوضات، وهذا هو المحك فى مصداقية إشارات باراك، آنذاك.

***